

لزوم النكاح لفقد الكفاة فيجوز ان  
يفسخ 2 مع رضاه لان العار في  
تزوج غير الكفو عليهم اجمعين وغير  
خيار الفسخ لفقد الكفاة على التراجي  
فلا يستعطا الا باستطاط عصبة او بما يدر  
علي رضي الزوجية من قول وفعل كان  
مكنته عالمة بانه غير كفو ويجوز  
تزوج امرأه بغير كفو بل ارضاها وينفقا  
به الولي والكفاة دين فلا تزوج غيبته  
عن ذنا بغير اي فاسخ بقول  
او فعل او اعتقاد ومنعت وهذا  
النسب فلا تزوج عربية مشرد  
اسماعيل بجبي ولا يولد زنا عربية  
فلا تزوج حرة ولا غيبته بعيد ولا  
بمفض ويصح النكاح على الروايتين ان  
عتق العبد مع قبوله للنكاح بذا قال  
له سيده ان حرمت قولك النكاح

او يكف

او يكون السيد وكلا عن عبده في قول  
النكاح فيقول بعدا يحجاب النكاح لعبد  
له هذا النكاح واعتقته لانه لم يرض  
زمت بعد العقد يمكن الفسخ فيه  
وعلم منه ان العتق كقول لوجه الاصل  
وصناعة غيره دينه فلا تزوج بنت  
بزارا اي تاجر في البر وهو القنانش  
بجرام وسائر بحسب ما يجب لها  
فلا تزوج موسرة بمسر لان عليها  
ضرب في اعمارها الاخذ له بنفقتها  
ومونة اولاده ولهذا مدكت  
الفسخ باعساره بالنفقة واذ العسة  
نقص في عرف الناس يتفاضلون  
كتفاضلهم في النسب وانما اعتبرت  
الكفاة في الرجل دون المرأة لان  
الولد يشرف بشرف ابيه لا امرأه  
مذهب الخنفية فالكفاة معتبرة